

انتصار الشعب حتمي بالوعد الالهي والارادة الحرة

قد يعتقد البعض ان الشعب البحراني ونشطاءه يبالبغون حين يؤكدون حتمية انتصارهم على العصابة الخليفية. ينطلق هؤلاء المشككون من "الوقائع" التي تتغير يوماً بعد آخر. ولا ينظر هؤلاء الى المؤثرات الكبرى في التوازنات السياسية، كما يتجاهلون البعد الغيبي المرتبط بالسنن الالهية، ولا ينظرون بوعي الى التاريخ وما ينطوي عليه من صفحات الطغيان والاستبداد وكيف ان الشعوب في النهاية تبقى ويسقط الحكام الظالمون. ومن الوقائع التي يتجاهلها "المحللون" استمرار ثورة الشعب البحراني سبع سنوات متواصلة بدون توقف، وبرغم القمع الذي يحتوي على جرائم ضد الانسانية في بعض مفاصله. هذا القمع لم يترك مجالاً الا اقتحمه بتوحش غير مسبوق. فاحكام الاعدام لم تتوقف وقد نفذ بعضها، واحكام السجن لمدد طويلة تصل الى المؤبد تواصلت ايضا. وقرارات الطاغية سحب جنسية المواطنين مستمرة حتى بلغ عددها قرابة 500 حالة. اما الابعاد القسري فما اكثر حالاته، وآخرها الشهر الماضي عندما ابعد المواطن البحراني ابراهيم كريمي الى العراق. يضاف الى ذلك ما يمارسه الطغيان الخلفي من مصادرة الحريات بكافة اشكالها، الدينية والسياسية والاعلامية. فعلماء الدين مضطهدون وتستباح حقوقهم بدون توقف، بينما برزح اكبر مرجعية دينية في البلاد تحت حصار منزلي منذ اكثر من عام، وقد شدد هذا الحصار بعد العدوان الوحشي في شهر مارس الماضي عندما استشهد خمسة من ابناء الوطن برصاص العدو الخلفي. برغم ذلك ما تزال الثورة متقدمة، لا تتوقف ولا تهون ولا تستسلم. فلا يمر يوم بدون حراك ميداني بالتظاهر السلمي او الاعتصام او التجمع لتلاوة القرآن لارواح الشهداء والصلاة والدعاء.

ماذا يعني ذلك؟ لقد جمعت قوى الثورة المضادة بقيادة السعودية كل امكاناتها لكسر روح الثورة والتغيير المختزنة في نفوس ابناء الامة. ومارست من التنكيل بالاحرار في كافة البلدان العربية التي شهدت حراكا خلال الربيع العربي، ما لم يحدث من قبل. فالسجون تكثف بالاحرار في مصر والبحرين، بينما حرقت نيران تلك القوى الشريرة احياء سوريا وليبيا واليمن، وهي المعال التي انطلقت منها ثورات الربيع العربي في العام 2011. وفي هذه الاثناء تم التواصل السري والعلني بين حكام السعودية وقوات الاحتلال الاسرائيلية من اجل تنسيق المواقف وتوفير الخبرات الامنية الاسرائيلية لحماية الانظمة الفاسدة التي تهيمن على بلدان العالم العربي.. ونجم عن هذا التحالف الشرير مؤامرات ضد العراق وسوريا بتشكيل تنظيم داعش الذي عاث في الارض قتلا وتدميراً بلاحدود. وشنّت هذه القوى حرباً متوحشة على اليمن لتدمره واهله وتراثه، وتخلق فيه مجاعة قتلت الآلاف وتهدد بموت المزيد، كما ادت لانتشار الاوبئة خصوصاً الكوليرا الذي قتل الآلاف ايضا واصاب اكثر من مليون مواطن يعني يحدث ذلك امام مرأى العالم الغربي ومسمعه، وكأن الامر لا يعنيه. ولقد بدا ان النظام السياسي الدولي قد تلاشى من الوجود، فلا رأي له في الحروب المشتعلة، ولا المجامع الضارية ولا القمع الذي يتنافى مع كافة المواثيق والاعراف الدولية. انه سقوط انساني مرعب، لان الله اراد لهذه الارض ان يعمرها الانسان ويستمتع بخيراتها ضمن اطر الخير والحب والتفاهم والتعاون. انسان القرن الحادي والعشرين تنكر لهذه الحقائق واستسلم للقوى الشريرة التي تخدم القلة وتستضعف الاكثرية الساحقة من البشر.

ثورة البحرين، في ظل هذه الحقائق، تحولت الى اعجوبة تاريخية غير مسبوقة. فكل العوامل المتوفرة تشير الى توازن غير متكافئ يستطيع في التتمة صفحة (8)



وجهت العصابة الخليفية لسماحة الشيخ علي سلمان تهمة سخيفة بالتخابر مع دولة قطر، كما وضعت اسم الشيخ حسن سلطان على قائمة الارهاب التي اصطنعتها التحالف الرباعي الشرير بقيادة السعودية. واسباس التهم الموجهة لهؤلاء الشرفاء انهم تفاعلوا مع المبادرة القطرية لحل الازمة السياسية بعد اندلاع الثورة في العام 2011، وسعوا لانجاحها. وقد تم ذلك بعلم الطاغية وعصابته، ولم يحدث بشكل سري او من اجل اهداف اخرى.

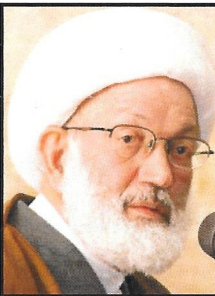


اصدرت المحكمة الخليفية حكماً باعدام الشاب البحراني حسين مرزوق بتهمة ملفقة بانه وراء تفجير بمنطقة مدينة عيسى ادى لمقتل المواطنة فخرية المسلم. والمعروف ان هذه المواطنة قد تعرضت لعدوان من مرتزقة النظام واستشهدت برصاصة اصابتها في الرأس، وكان طفلها معها. وبدلاً من معاقبة مرتكبي الجريمة، امر الطاغية باستهداف هذا المواطن الشاب ظلماً وعدواناً، وذلك في محاولة يائسة للتعتيم على الحقيقة التي تقول بان سن اطلق النار على السيدة فخرية انما هم مرتزقة العصابة الحاكم وليس اي مواطن آخر.



بعد تصاعد الاحتجاجات الدولية ضد العصابة الخليفية بسبب اضطهادها الاستاذ نبيل رجب ومحاكمته بسبب تغريدات عبر فيها بشكل سلمي عن وجهة نظره. وتقول هذه العصابة ان نبيل رجب، الناشط الحقوقي المعروف عالمياً، قد اتهم هيئة نظامية. كما انتقدت الحرب التي تقودها السعودية على اليمن، وطالبت بوقفها. وقد وقع العديد من العرائض المطالبة بالافراج الفوري وغير المشروط عنه. ويتعرض نبيل رجب لاضطهاد وحشي غير مسبوق تمنع فيه العصابة الخليفية في التنكيل بهذا الناشط الحقوقي بهدف كسر شوكته.

تعرض سماحة القائد الشيخ عيسى احمد قاسم، حفظه الله، لوعكة صحية مفاجئة ادت الى تداعي صحته وفقده وزناً كبيراً. وقد هرع بعض الاطباء الذين تمكنوا من دخول منزله لتقديم العناية بقدر ما تسمح به ظروف الحصار الجائر المفروض على منزله وعلى المنظمة. وقد اصبحت حياة القائد الكبير في خطر حقيقي. وصدرت بيانات شجب وتنديد للممارسات الخليفية من اوساط دولية كثيرة. كما دعت منظمات حقوقية مرموقة لتوفير الرعاية الصحية للشيخ عيسى الذي يعتبر من بين القلة الباقية من الذين شاركوا في اعداد دستور البحرين للعام 1973 الذي الغاه الطاغية. ودعا الناطق باسم الامم المتحدة العصابة الخليفية لتقديم الرعاية الصحية الضرورية للشيخ.



اما الشعب فقد انتفض في اغلب المناطق للاحتجاج ضد استمرار اضطهاد الشيخ وفرض الحصار على منزله وعلى منطقة الدراز كلها.



في 24 نوفمبر سلم أعضاء الإدارة الدولية للفيديالية لحقوق الإنسان رسالة الى السفير الخليفي في باريس يطالبون فيها باطلاق سراح نبيل رجب، نائب الامين العام للفيديالية. وذكرت الفيديالية الدولية في بيان لها ان السيد نبيل رجب يدفع ضريبة ممارسة حرية التعبير، لقد شجب نبيل غياب حرية التعبير في البحرين وذلك في تغريداته ومقابلاته مع صحف لوموند ونيويورك تايمز. وقالت المنظمة ان نشطاء حقوق الانسان يضطهدون دانما ويمنعون من السفر. وشجبت المنظمة تثبيت المحكمة حكما بسجنه عامين في محاكمة غير عادلة. ويظهر في الصورة موظفو الفيديالية الدولية وهم يرفعون صور نبيل رجب.



وقفه تضامنية مع نبيل رجب امام وكر الفساد الخليفي بلندن

في 21 نوفمبر نظم عدد من المنظمات الحقوقية الدولية وقفه تضامنة مع الاستاذ نبيل رجب، امام وكر الفساد الخليفي في لندن. وكان من بين المظمين انديكس اون سنسرشيب ومراسلون بلا حدود والحملة ضد تجارة السلاح، بالإضافة لحقوقيين بحرانين. والقيت بعض الكلمات التي تعبر عن التضامن مع ابي آدم وتطالب باطلاق سراحه فوراً.



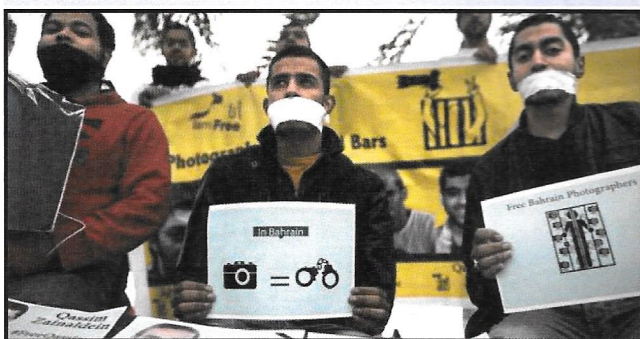
السيد هاتكس إبنيتون، الناشط الأمريكي الذي يتجاوز عمره 75 عاماً، يرفع صورة نبيل رجب مطالباً بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه. قبل 50 عاماً كان مع مارتن لوتر في مسيرة من أجل حقوق السود في أمريكا، واليوم يقف ضد نظام الفصل العنصري الخليفي معتبراً نبيل رجب مصداقاً لظلمة الأغلبية البحرانية من قبل الأقلية الخليجية.

منظمة "أمريكيون" تعتصم أمام السفارة الخليفة في واشنطن

نظمت منظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" ADHRB الثلاثاء 21 نوفمبر اعتصاماً أمام السفارة الخليجية في العاصمة الأمريكية واشنطن للمطالبة بالإفراج عن الرمز الحقوقي المعتقل نبيل رجب عشية جلسة الاستئناف الأخيرة في قضية "المقابلات التلفزيونية". وفي نهاية الاعتصام، رفع وفد من المنظمة إلى السفارة عريضة وقع عليها أكثر من 10 ألف من النشطاء في مختلف دول العالم تدعو لإطلاق سراح رجب وبقية المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين. وكانت المنظمة مع منظمات حقوقية أخرى أطلقت الشهر الماضي العريضة التي شهدت تجاوبا واسعا.

ورفع المعتصمون لافتات تدعو إلى وقف ملاحقة النشطاء والمعارضين في البحرين، مشيرين إلى أن النظام يعمل على "إخفاء" حقيقة ما يجري داخل البلاد من خلال استهداف النشطاء وتجريم حق التعبير عن الرأي في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. ودعت الأمم المتحدة ومنظمات دولية ودول غربية إلى إطلاق سراح رجب، وأكدت أن استهدافه هو "محاولة لإسكات آخر الأصوات الجريئة في كشف الانتهاكات الجارية في البحرين".

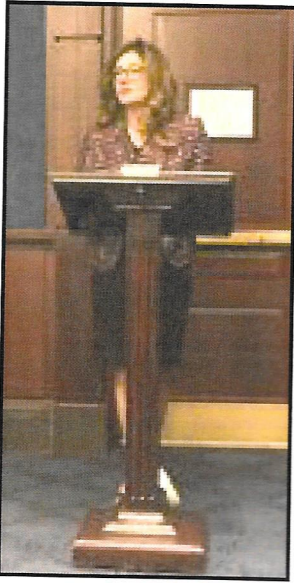
في 9 نوفمبر اقامت منظمة "مراسلون بلا حدود" وقفه تضامنية مع الاعلاميين البحرينيين المغيبين في طوامير التعذيب الخليفية. ويظهر المشاركون في الصورة وقد كتموا افواههم لاطهار حقيقة القمع الخليفي الاجرامي.



ندوة في واشنطن تؤكد: تصاعد اضطهاد القيادات الدينية في البحرين

إلى مدينة لوس انجلوس الأمريكية وترويجه للعلاقات الدينية المتسامحة في البحرين من خلال برامج مشتركة مع مركز يهودي موال لإسرائيل.

الباحثة الأكاديمية جودي فكتوريا ناقشت في مداخلتها كيف أن قوات الأمن في الدول الفاسدة، مثل النظام في البحرين، لا تخدم المصالح الوطنية، وإنما تكون هذه القوات في خدمة "المصالح الملكية". وأشارت فيكتوريا إلى أن هناك "عموضاً" في ميزانية الدفاع في البحرين، حيث يفتقر الإعلان عن الميزانية للرقابة والشفافية، وذلك في ظل "السيطرة المركزية للحكم الملكي الذي يخلق مشاكل كبيرة من الفساد وسوء المعاملة داخل أجهزة



البحرين" التي تمتد لعدة سنوات، وذكر بأن المنظمة وثقت استهداف أكثر من ١٥٠ ناشطا من نشطاء المجتمع المدني خلال العام الماضي، في ظل تدهور مناخ حقوق الإنسان في البلاد على نحو "كبير" والتراجع عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري لمجلس حقوق الإنسان. وقال جرار بأنه على الرغم من هذا التدهور الحقوقي في البحرين، إلا أن الولايات المتحدة واصلت تقاربها مع النظام في البلاد وبيع المزيد من الأسلحة إليه.

من جانبها، تطرقت المسؤولية في منظمة هيومن رايتس ووتش، سارة ليا ويتسون، إلى جوانب من الانتهاكات الحقوقية الأخيرة في البحرين، بما فيها إغلاق صحيفة "الوسط" وجمعية "الوفاق"،

واستمرار اعتقال ومحكمة الناشط البارز نبيل رجب. وذكرت بأن الحاكم الخليفي حمد عيسى "نكث بوعده للمجتمع الدولي" ولم يلتزم بتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق (لجنة بسبوني).

كما أثارت ليا ويتسون ملف مشاركة النظام الخليفي في الحرب التي تقودها السعودية على اليمن، ودعت

للكشف عن تفاصيل مشاركته في الغارات الجوية على اليمن، وباستعمال الأسلحة الأمريكية، وأكدت بأن النظام في البحرين يشارك في التحالف السعودي ضد اليمن، والذي يُتهم بقصف المدنيين وتدمير البنية التحتية الحيوية للبلاد. كما تطرقت ليا ويتسون إلى نجل الحاكم الخليفي، ناصر حمد، وأوضحت بأن وزارة الخارجية الأمريكية أكدت بأن هناك تمييزاً دينياً في البحرين، إلا أن أمراء مثل ناصر - المتهم بالتعذيب - يمارسون دوراً في حملات العلاقات العامة من خلال الترويج للتسامح الديني، وذلك في إشارة إلى زيارة أخيرة لناصر

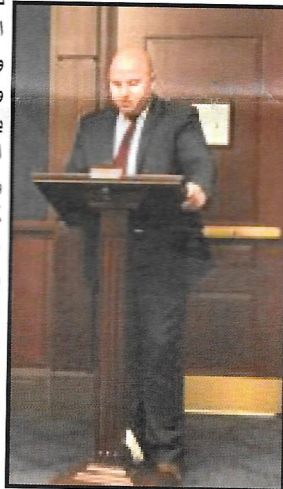
واشنطن - البحرين اليوم قال دوايت بشير، مدير الأبحاث والسياسة في اللجنة الأمريكية للحريات الدينية التابعة للحكومة الأمريكية، (قال) بأن هناك زيادة في استهداف القيادات الدينية الشيعية في البلاد، جنباً إلى جنب استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك بناءً على زيارة أخيرة قام بها بشير إلى البحرين. وفي حلقة نقاشية في واشنطن نظمتها أمس الأربعاء ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧م منظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" ADHRB ومنظمة العفو الدولية؛ أشار بشير إلى القمع الذي تعرضت له الاحتجاجات في بلدة الدراز المحاصرة، واستعمال الحكومة "للقوة المفرطة" ضد المعتصمين بجوار منزل الشيخ عيسى قاسم.

كما أوضح بأن النظام في البحرين "يستغل المخاوف الأمنية المشروعة"، بحسب تعبيره، "للتوسع في قمع المعارضة، واستهداف وسائل الإعلام وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المستقل"، معبرا عن القلق الشديد حيال ما يجري من قمع للحريات الدينية والنشطاء المدنيين في البلاد.

وأكد بشير بأن الطريقة الوحيدة التي تضمن المضي قدماً في مواجهة مطالب الحريات الدينية في البحرين هو أن تقوم الإدارة الأمريكية بالتحدث العلني حول هذا الملف والدفع نحو المزيد من احترام حقوق الإنسان.

وقد شارك في الحلقة النقاشية أيضاً نشطاء دوليون بارزون سلطوا الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، ودعوا الولايات المتحدة إلى تقييد صادراتها العسكرية إلى البحرين بشروط تحسب الأوضاع الحقوقية في البلاد، وجاء ذلك بالتزامن مع زيارة يقوم بها ولي العهد الخليفي سلمان حمد إلى واشنطن، والتي أعلن خلالها عن استمرار العلاقات بين الجانبين، بما في ذلك ملف تجارة الأسلحة.

وقد بدأ ريد جرار من منظمة العفو الدولية النقاش بالإشارة إلى ما وصفها بـ"كارثة حقوق الإنسان في



الأمن". وأكدت بأن هناك "فساداً" مصحوباً بالغموض الكبير في قطاع الدفاع بالبحرين، وليس معروفاً كيف يُنفق المال المخصص لهذا القطاع، في حين تظل الولايات المتحدة هي المزود الأساسي للأسلحة إلى البحرين، حيث إن هناك "مساعدات أمنية مفرطة وغير مشروطة" من جانب واشنطن، وهو ما اعتبرته فيكتوريا سبباً لنفاقم "المشاكل" في البحرين، ودعت الولايات المتحدة للشفافية في مبيعات الأسلحة إلى البحرين لمعرفة كيفية إنفاق هذه الأموال وعمّا إذا كانت تُستعمل ضد المدافعين

عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني. وقُتِمت منظمة "أمريكيون" مداخلة في الحلقة النقاشية حول التمييز الطائفي "المفرط" في الأجهزة الأمنية والعسكرية بالبحرين، وذكر الناشط مايكل بين أن أغلبية السكان الشيعية في البلاد لا يحتلون سوى ١٠٪ من المناصب في هذه الأجهزة، في وقت ترفض السلطات تنفيذ التوصيات الأممية وتوصيات تقرير "بسبوني" بشأن إدماج الشيعية في أجهزة الأمن وتنويع تشكيلاتها من الناحية المذهبية. وكشف بين عن إصدار مطبوعات من داخل هذه الأجهزة تنطوي على تمييز عنصري ضد الشيعية.

وعلى الرغم من التمييز وسوء المعاملة الممنهج من قبل أجهزة الأمن في البحرين، إلا أن بين لاحظ زيادة مبيعات الأسلحة للنظام من جانب الولايات المتحدة، محذراً من أن "الإخفاق في إصلاح الأجهزة الأمنية في البحرين سوف يكون له آثار ضارة جداً على الولايات المتحدة".

وشارك الناشط الأمريكي بريان دولي في الحلقة النقاشية، وقال بأن الأمور في البحرين تتجه نحو "الأسوأ" رغم مرور ست سنوات تقريبا على صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق (بسبوني).

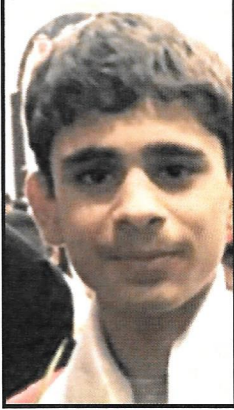
وأكد دولي بأن هناك حاجة "ماسة" لبذل المزيد من "الجهد الضاغط" على النظام في البحرين للوفاء بتوصيات لجنة "بسبوني"، داعياً المنظمات غير الحكومية لمزيد من الضغط على الولايات المتحدة لدفع البحرين في هذا الاتجاه.



الانتقام في أشنع تجلياته: تغليظ الحكم على نزار الوداعي

المنامة، لندن - البحرين اليوم

أصدرت محكمة خليفية اليوم الأربعاء ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧م حكماً بالسجن ٣ سنوات إضافية بحق الشاب السيد نزار الوداعي، وهو أحد أفراد عائلة الناشط الحقوقي السيد أحمد الوداعي، الذين أكدت جهات سياسية ومنظمات دولية وأمية بأن اعتقالهم جاء "انتقاماً من



النشاط الحقوقي للسيد الوداعي".

وقد أصدرت محكمة خليفية في نهاية أكتوبر الماضي أحكاماً بالسجن ٣ سنوات بحق عمه الناشط الوداعي، هاجر منصور، وابنها السيد نزار، وابن شقيقها محمود مرزوق، وجاء الحكم الإضافي على السيد نزار في ظل إدانات متواصلة ضد السفارة الخليجية في العاصمة البريطانية لندن التي كشف أحد النواب البريطانيين بأنه تلقى منها رسالة ذكرت فيها بأن "محكمة في البحرين أصدرت أحكاماً بالإدانة على أفراد عائلة الوداعي الثلاثة" وذلك قبل نحو أسبوع من صدور الحكم فعلياً، وهو ما دعا النائب في مجلس العموم البريطاني توم بريك للطلب من وزارة الخارجية البريطانية باستدعاء السفير الخليفي فواز للتحقيق معه بتهمة المشاركة في اعتقال وتعذيب عائلة الوداعي.

ويواجه السيد نزار ووالدته وابن عمه جلسة استئناف في ٣ ديسمبر المقبل حيال الحكم الأول الذي صدر في ٣٠ أكتوبر الماضي.

ودان معهد البحرين للديمقراطية والحقوق (بيرد) الحكم الجديد الذي صدر ضد السيد نزار مؤكداً بأن الأحكام صدرت بناءً على اعترافات تم انتزاعها تحت التعذيب. وهو المسلسل الذي تواصل بعد الحكم الذي صدر ضده وبعد نقله إلى سجن جو المركزي، حيث عانى هناك من سوء المعاملة والتهديدات. وقال المسؤول في المعهد، السيد أحمد الوداعي، بأن الحكم الجديد يؤكد النظام المعمول به في "المحاكم الفاسدة في البحرين، التي تعتمد على اعترافات قسرية منتزعة تحت التعذيب لإدانة الضحايا".

وأضاف الوداعي: "ما يحزنني أكثر من أي شيء آخر هو أن نزار تم التحقيق معه في الغالب حول أنشطتي في المملكة المتحدة" وأشار إلى أن هذه الانتقام تم "لأن حكماً البحرين يرتكبون انتهاكات مروعة دون خوف من العواقب أو المساءلة". وأطلق نواب في مجلس العموم البريطاني عريضة تدعو لاستهداف عائلة الوداعي والنشطاء في البحرين، ووقع عليها أكثر من ٢٣ نائباً.

أجهزة الأمن الخليجية تستمر في تعذيب المحتجزين

التحقيق البحرينية الدولية"، للتحقيق في الانتهاكات المزعومة.

وقالت اللجنة في تقريرها إن "وكالة الأمن القومي ووزارة الداخلية البحرينية تتبع ممارسات جسدية ونفسية غير مقبولة، تصل في بعض الحالات إلى درجة التعذيب، وتطال عدداً كبيراً من المحتجزين". وقبل الملك التقرير كاملاً وشكل ثلاث لجان حكومية بغرض إنهاء التعذيب، لكن تقرير المنظمة الحقوقية الدولية يقول إن اللجان لم تكن تتمتع باستقلالية أو شفافية كافية، وإنها فشلت بالقيام بمهمتها.

وقد أجرت المنظمة مقابلات مع عشرة موقوفين وقالوا لها إنهم أخضعوا لتحقيقات قسرية في وزارة الداخلية وفي مراكز الشرطة منذ عام 2012، وقال أربعة محتجزين سابقين إنهم تعرضوا للتعذيب في شهر مارس/آذار عام 2015.

وقال عديون إنهم تعرضوا للضربات الكهربائية والتعليق من المعصم المقيد بالأصفاة وتعريضهم للبرد الشديد والانتهاك الجنسي. وقد اعتقل حسين جواد، الناشط في مجال حقوق الإنسان في شهر فبراير/شباط، وتعرض للضرب والتهديد باغتصاب زوجته. لكن المحقق العام في وزارة الداخلية البحرينية الجنرال إبراهيم الغيث أصر في رسالة أرسلها إلى منظمة هيومان رايتس واتش أن الوزارة نفذت توصية لجنة التحقيق البحرينية الدولية.

وورد في رسالة رسمية منفصلة أرسلت إلى وكالة أسوشيتد برس أن 73 من عناصر الأمن واجهوا تهماً بسوء المعاملة.

قالت منظمة "هيومان رايتس ووتش" إن أجهزة الأمن البحرينية مستمرة في تعذيب المحتجزين، بالرغم من وعد الملك بوضع حد لهذه الممارسات. وأشار تقرير صادر عن المنظمة إلى انتهاكات بحق محتجزين وثقتها لجنة مستقلة بعد قمع الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية عام 2011. وتوصل التقرير إلى أن السلطات عجزت إنهاء حالة "الانتهاك بدون عقوبة".

وقالت الحكومة البحرينية إن الادعاءات غير صحيحة ولا أساس لها.

ولا تزال حالة من عدم الاستقرار تسود البحرين، حيث تطالب الأغلبية الشعبية بحقوق سياسية أكثر، ونسبت بعض أحداث العنف إلى ناشطين على صلة بإيران.

"اصدمات كهربائية"

وقد أثار القمع العنيف للاحتجاجات التي قتل فيها العشرات وجرح المئات احتجاجات دولية، مما حدا بالملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى تشكيل لجنة من خبراء حقوق الإنسان تحت اسم "الجنة



CNN : ترامب يراهن على حصان خاسر هو محمد بن سلمان

قائد البحرية الإيرانية، أن أسطولاً من السفن الحربية الإيرانية "في المستقبل القريب سوف يزور إحدى الدول الصديقة في أمريكا الجنوبية وخليج المكسيك"، في إشارة إلى فنزويلا التي تدهورت علاقاتها مع أمريكا.

وأما بالنسبة للسعودية فإنها تتصرف بشكل غير مسبق بقوة لا يعزها سوى ترامب. ويبدو أن جدول الأعمال السعودي بحسب الشبكة هو قمع الإسلام الراديكالي داخل حدود المملكة العربية السعودية، وعلى نحو متزايد في الخارج. ووضحت الشبكة أن هذه الأنشطة تتسارع فقط في ظل قيادة ولي العهد الشاب في البلاد ووالده الذي يحول إليه بشكل متزايد مجموعة من المبادرات التي يحتمل أن تكون خطيرة على ابنه.

ولكن الشبكة شككت في قدرة السعودية على النجاح محذرة من أن الولايات المتحدة قد تكون في طريقها نحو دعم الحصان الخاطيء في المنطقة الأكثر تقلباً في العالم، مشيرة إلى موافقة ترامب على بيع السعوديين 350 مليار دولار من الأسلحة الأمريكية على مدى العقد المقبل، متسائلة عن سبب تدريبهم لإستخدام تلك الأسلحة وأين ستستخدم.



من واشنطن-البحرين اليوم
سلط برنامج لشبكة "سي ان ان" الأمريكية الضوء على سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الشرق الأوسط موضحاً ان ترامب "يراهن بكل شيء في الشرق الأوسط على ولي العهد السعودي".

وجاء في برنامج "فريد توك" أن ترامب انتهك القاعدة الأساسية للدبلوماسية عبر التنسيق مع السعودية ضد إيران، مما يضر بسلامة المنطقة. وأشار البرنامج إلى أن ترامب ومنذ تسلمه للسلطة يبدو ألغى جميع المحاذير فيما يتعلق بالعلاقات مع السعودية. لافتاً إلى توجه صهر الرئيس جوزيف كوشنر، والمسؤول عن إحلال السلام في الشرق الأوسط، فجأة وفي زيارة غير معلنة إلى الرياض الشهر الماضي لتناول العشاء والتحدث في وقت متأخر من الليل مع ولي العهد البالغ من العمر 32 عاماً، محمد سلمان. وبعد أيام

من الزيارة تم القبض على 11 من الأمراء وعشرات من رجال الأعمال.

ولفت البرنامج إلى ان إيران أصبحت قوة لا يستهان بها في جميع أنحاء المنطقة وخارجها، مشيراً إلى اعلان

الكويت تسلم بحرانيين للجلادين وتسجن 79 شخصا



سلمت السلطات الكويتية اثنين من المواطنين البحرينيين إلى السلطات الخليفية، وهما الشابان السيد علي هادي العبار ومحمد عبدالله راشد. وأوضح الناشط الحقوقي حسين رضي بأن السلطات استدعت الأربعاء ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧م أفراد من عائلة محمد راشد فيما لم ترد معلومات عنهم حتى الآن.

وذكر رضي أن سلطات دولة الكويت سلمت العبار وراشد إلى البحرين بعد اعتقالهم من مكان سكنهم في الكويت، حيث تم احتجاز مقتنيتهما الإلكترونية، واحتجازهما في الكويت لمدة ٣ أيام، فيما ورد اتصال منهما أمس أفاد بوجودهما في مبنى التحقيقات الجنائية، سيء الصيت. وعبرت عائلة الشابين عن القلق البالغ، والخشية من تعرضهما لسوء المعاملة.

ونقل رضي معلومات باستدعاء شقيقتي محمد عبدالله وزج إحداهن إلى التحقيقات من غير معرفة الأسباب، وهو ما ضاعف من قلق العائلة التي لم تتلق معلومات أو توضيح حول أسباب هذا الاستدعاء.

وقد أوقفت السلطات في البحرين شقيقة محمد في اليوم السابق في مطار البحرين الدولي عند عودتها من دولة الكويت، ليتم استدعاؤها في اليوم التالي إلى التحقيقات الجنائية.

وفي 27 نوفمبر أصدرت محكمة الاستئناف في الكويت، أحكاما بالسجن ضد أكثر من 60 متهماً في قضية دخول مجلس الأمة، التي اتهم بها نواب سابقون وحاليون في البرلمان، ومعارضون وناشطون سياسيون عام 2011 إبان احتجاجات الربيع العربي، وهو اليوم الذي وصفه أمير البلاد، صباح الأحمد الجابر الصباح، بـ"الأربعاء الأسود". وقضت المحكمة بسجن النواب الحاليين، وليد الطبطبائي، وجمعان الحريش، 5 سنوات، بينما قضت بسجن النائب الحالي محمد المطير، سنة واحدة. كما قضت بسجن النواب السابقين مسلم البراك (7 سنوات)، ومبارك الوعلان، وسالم النملان، وفيصل المسلم، وخالد الطاحوس، وفهد الخنة (5 سنوات)، ومحمد الخليفة (3 سنوات). كذلك قضت المحكمة بسجن العشرات من المستشارين والمحامين وأبناء السياسيين والأكاديميين، بينهم الأكاديمي علي السند، الذي حكمت المحكمة عليه بالسجن سنتين مع وقف التنفيذ.

فريدوم هاوس في تقرير "حريات الإنترنت ٢٠١٧م": البحرين غير حرة.. والسجن ١٤٨ شهرا لناشطي التواصل الاجتماعي

المباشر، وفي الفترة بين يونيو ٢٠١٦ إلى مايو ٢٠١٧م تلقى ما لا يقل عن ١٢ من مستعملي الإنترنت في البحرين أحكاما بالسجن بلغت ١٤٨ شهرا، كما تم اعتقال عشرات الناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي خلال العام ٢٠١٧م، والتحقيق مع الكثيرين بتهم "إهانة الملك" أو "تشويه سمعة النظام" عبر الإنترنت.

وقال التقرير بأن الحريات على الإنترنت في البحرين "عانت من التحركات الحكومية المرتبطة بقمع الاحتجاجات" في البلاد.

وأضاف "لا يزال البحرينيون يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم المزيد من الاحتجاجات، ولفت الانتباه إلى الانتهاكات المتفشية التي ترتكها قوات الأمن، ولكن الحكومة فرضت قيودا صارمة على التغطية الإخبارية ذات الصلة. حيث تم حظر منافذ الأخبار من تضمين مقاطع الفيديو التي ينشئها المستخدمون، كما تمت مراقبة خطها التحريري بقوة".



واشنطن - البحرين اليوم
صنف تقرير "فريدوم هاوس" لحرية الإنترنت لعام ٢٠١٧م البحرين بأنها "غير حرة"، مشيرا إلى القيود المفروضة على الاتصال بالإنترنت في البلاد، بما في ذلك في بلدة الدراز المحاصرة التي ظلت تعاني من حظر الدخول إلى شبكة الإنترنت خلال أوقات معينة من فترة الاعتصام بجوار منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم الذي فُضّ بشكل دموي في مايو الماضي.

وأشار التقرير الذي أصدرته منظمة فريدوم هاوس الأمريكية المعنية بحرية الصحافة والإعلام والإنترنت؛ إلى إغلاق تطبيقات التواصل الآمنة في البحرين، ومنها تطبيق "التلغرام" في شهر يونيو الماضي، إضافة إلى حظر المواقع الإلكترونية للجمعيات السياسية والدينية البارزة التي تنتمي إلى الأغلبية الشيعية المهمشة في البلاد، بحسب التقرير. كما توقف التقرير عند حظر صحيفة "الوسط"

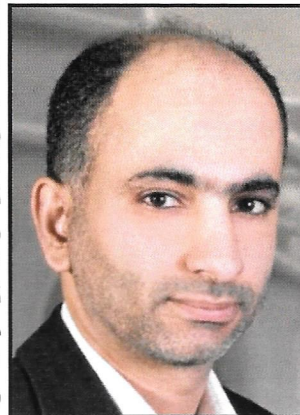
- الصحيفة الوحيدة المستقلة في البحرين - من استعمال وسائل الإعلام الإلكتروني لمدة ٣ أيام في يناير الماضي، إلى أن تم إغلاق الصحيفة في وقت لاحق "بسبب تقاريرها الحرة".

وأشار التقرير إلى إصدار وزارة شؤون الإعلام في البلاد مرسوم يقضي بمنع وكالات الأنباء من استكمال تقاريرها عبر الإنترنت من خلال الفيديو

الإعلامي أحمد رضي يروي معاناته ومنعه من السفر

للرأي وعدم تجريمه قرار منع السفر مخالف للقانون الدولي وشرعة حقوق الانسان عدا عن الدستور والقانون البحريني الذي يوجب استصدار المنع من السفر من قبل جهات قضائية مستقلة وفي حالات خطيرة "لتجمهر ليس إحداها"

أطالب المعنيين بأجهزة الأمن على اختلافها بتقديم دليلا واحدا على التهم المنسوبة زورا لي.. والتوقف عن استهداف النشطاء الحقوقيين والإعلاميين.. وإلغاء قرار منع السفر والقوائم الأمنية بدول الخليج قرار منع السفر مخالف للدستور والقانون البحريني الذي يفترض أن المنع من السفر بناء على دعوى قائمة من قبل جهات قضائية مستقلة.. وهذا لم يوقف نشاطنا السلمي لترسيخ دولة القانون والمواطنة والعدالة



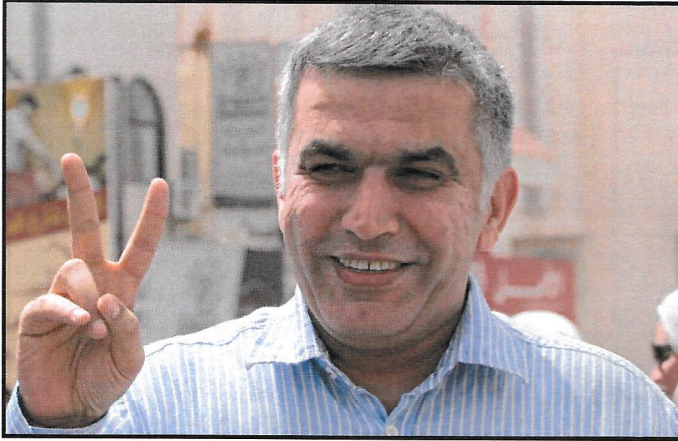
زرت إدارة الهجرة والجوازات عدة مرات وتقدمت بطلبات للنيابة العامة لرفع قرار منع السفر ولكني لم أتلقى جواب حتى الآن.. فهل المنع من السفر سيغير واقع يراه العالم بكل وضوح وما أنا إلا امرأة عاكسة له؟

تم استدعائي مؤخرا للنيابة العامة واتهمت زورا وظلما بتهمة التجمع غير القانوني والمشاركة بمسيرة غير مرخصة بدون تقديم أي دليل على التهمة غير مايسمونه "مصادر خاصة"؟! واسم شخص لا اعرف كيف يراني في مكان لا اتواجد فيه!

لماذا تتعمد السلطة في البحرين اختلاق تهم للنشطاء الحقوقيين والإعلاميين وغيرهم ومعاقبتهم بسبب نشاطهم السلمي الداعم لمطالب الشعب وحرياته؟! القوة في الاستماع

وجوه الثورة : نبيل رجب.. الاستخفاف بالقمع.. وتربية حقوق الإنسان في المقاومة

إخلاء المكان والتواري عن الساحات؛ هو خذلان لأولئك الذين يضحون لأجلنا جميعاً، وكلّ يوم، بإصرارهم على الشبث في الساحات. تحلّى رجب بأخلاقية الإنسان الذي لا يُجيد خذلان الضحايا، وهو يعرف أنّ ناموس العمل الحقوقيّ ليس سوى إمساك الضحايا من أيديهم والسّير معهم للمطالبة بالقصاص العادل. في الزوايا التي يتوزّع فيها عموم الناس، ومجتمع الضحايا، وشرائح المعارضين، وطرقا الاحتجاج الثائر.. يمكن أن نرى الأثر العميق لِمَسْة رجب وإنسانيته، ولحضوره الذي يملأ



من المسافات ذاتها التي قطعها عبدالهادي الخواجة؛ تكوّنت أهم العلامات في ملامح نبيل رجب. في الأشهر الأولى للعام ٢٠١١م، وحينما جاء الاختبار الأكبر متدافِعاً عليه؛ قدّم رجب إضافات خاصة تكاد تكون غير مسبوقه في طُرق مناجزة القمع، والاستخفاف بالتهديدات، جنباً إلى جنب عهده الرصين في الوفاء لمدرسته الأصيلة في حقوق الإنسان، والتي شارك في بنائها مع رفيق دربه المحكوم بالمؤبد.. عبدالهادي. في الظاهر، يبدو رجب واحداً من الأسماء القليلة التي اعتاد الناس على ذكرها،

والانتصار للمظلومين. كان يشدّد رجب على ضرورة ألا نترك البحرين للضياح ولا للتضايح. حرصه الذي لم يتراجع عنه لحظة هو ألا يكون المكان خالياً. في كلّ مرة يوصي رجب بأن تبقى الساحات عامرة بالناس، وألا تخبو أصوات الحرية والعدالة. لم يترك فرصة دون أن يُذكر الجميع، من الكبار والصغار، بأن

وتداول أخبارها، والحديث عن أحوالها؛ من غير ألقاب طويلة أو ديباجات إسميّة أو الوقوف عند التفاصيل التي قد يختلفون فيها معه. على شاكلة الرموز؛ ظلّ اسمه - من غير حواشي أو مقدّمات - كافياً للحكاية عنه. وحين يطلّ بوجهه أو بصوته يكون واضحاً للجميع محتوى الكلام أو الفعل الذي يتجهّز له. وقد أعطى هذا الطبع الاعتيادي نكهته الخاصة أنّ رجب كان معنياً بالناس وحقوقهم من غير حسابات حزبية أو أيديولوجية أو شخصية، وكان يرى أن أمانته التي يحملها - حتى الموت - هو الوفاء للدرب الذي بدأه مدافعاً عن حقوق الإنسان، وكيف الحال إذا كان أهله وشعبه وأحبّ الناس إليه؛ يعانون العذاب ويُعاملون وكأنهم يُساقون في وضح النهار إلى أخدود الإبادة الكبرى.

لم يكتف رجب بالتمسك في خيار البقاء داخل البلاد، رغم القمع والاعتقال المبرر. كان يصرّ على أن يُعطي الناس الأمل بالفعل، أي الأمل الملموس والمسموع. كان يُسمعهم صوته، ويعمل حريصاً على إظهار وجهه بين الناس وهم يزاولون أشكال الاحتجاج والتظاهر. فعَل ذلك مراراً، ورسخ بذلك طبائع جديدة في سلوك الحقوقيّ الذي أرساه الخواجة، إلا أن رجب كان معنياً - ولأن الجرائم أشدّ فظاعة - أن يُضفي سمات على عمله الحقوقي، ومنها جراءة إسقاط الخطوط الحمراء، والأدهاب إلى المحظورات وقَلع أضراسها، مع مزج ذلك بخليط من الابتسامه والمرح وإشاعته وسط الناس المحتجين. فعَل ما يُشبه ذلك مع التظاهر في العاصمة المنامة، أو بتجواله خلال الاحتجاجات وفعاليات "اللحظة الحاسمة"، أو مع استمراره في حرفنة توثيق الانتهاكات والتواصل مع كبرى المنظمات والجهات الدولية. هذه الشجاعة، غير المنقطعة، بدت للوهلة الأولى وكأنها ردّ فعل طبيعي بالنسبة لرجل أضحي محمياً بقائمة لا تُعدّ من المنظمات الدولية ومن كبرى الحكومات الغربية! إلا أن إنزال الانتقام عليه، ومع الفشل في مساومته وجنسه في المنطقة الرمادية؛ ثبّت أن أبا آدم كان مدفوعاً، وقبل أيّ شيء آخر، بإخلاصه للإنسان في البحرين، وما كان له أن يضع أيّ حسابات أو مراجعات وهو يوشك أن يجهر بمقارعة الظلم

أسبوع مظلم في البحرين

ليلي تم خلاله مصادرة جميع ممتلكاته. وفي ظل استمرار التوثيق الجيد لسوء المعاملة في السجون البحرينية، ركزت جماعات حقوق الانسان هذا الشهر بعض جهودها لكشف مستوى التحرش الذي يستهدف أفراد أسر المعتقلين السياسيين ونشطاء المعارضة في المنفى. فقد حكم على ثلاثة من اعضاء عائلة الناشط الذي يعيش في المنفى سيد الوداعي بالسجن ثلاث سنوات بعد اعتقالهم تعسفا في شهر آذار، وذلك بعد مشاركته في الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الانسان في جنيف. وتم اجبارهم على التوقيع على اعترافات واتهموا بموجب قانون الإرهاب البحريني.

وبتاريخ 26 تشرين الأول، أكدت محكمة الاستئناف البحرينية القرار بفض آخر مجموعة للمعارضة الرئيسية في البلاد "وعد"، الأمر الذي اعتبرته منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين اشارة بأن الحكومة ليس لديها نية لتغيير مسارها "في قمع المجتمع المدني".

في 12 نوفمبر اصدرت منظمة "أيفكس" تقريراً حول اوضاع حقوق الانسان في المطقة العربية، تضمن المقطع التالي حول البحرين:

خلال الأسبوع الماضي وحده، ارتكبت السلطات البحرينية عدداً من انتهاكات حقوق الإنسان جعلتها في مقدمة أسوأ منتهكي حرية التعبير في المنطقة. فبالرغم من ترحيب المجتمع الدولي لحقوق الإنسان الحذر بالإفراج عن أربعة نشطاء بحرينيين بكفالة، منهم المدافعة عن حقوق المرأة ابتسام الصايغ، بدأت البحرين بتاريخ 23 تشرين الأول بأول محاكمة عسكرية للمدنيين منذ عام 2011. ومثّل أمام المحكمة أربعة متهمين يواجهون اتهامات سياسية، ولم يُسمح لأي منهم بلقاء محامي منذ اعتقالهم. وبتاريخ 30 تشرين الأول، حُكِم على الصحفي محمود الجزائري بالسجن 15 عاماً بتهم تتعلق بالإرهاب وتم تجريده من جنسيته.

وبتاريخ 25 تشرين الأول، أجلت محكمة بحرينية مرة أخرى جلسة استماع المدافع عن حقوق الإنسان المسجون نبيل رجب، ونقلته أيضاً من مركز احتجاز تابع لوزارة الداخلية إلى سجن جاو، وهو مركز احتجاز رئيسي للذكور الذين يقعون لفترة طويلة في السجن. ووفقاً لمنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومنظمة المؤشر على الرقابة، فإنه يُحتجز بعيداً عن السجناء السياسيين الآخرين، وتم حلق شعره بالقوة، وتعرض لاقتحام



الاختطاف داخل السجون في البحرين: سياسة الانتقام الجديدة

البحرين اليوم - (خاص)

تحدث الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو عن نظرية العقاب والسجن، وتوسّع كثيراً في إستراتيجيات السلطة لمحو المعتقل السياسي، وتحويل جسده إلى "علامة جريمة جنائية" يكافحها المجتمع بدلا من كونه علامة تدل على التوق للحرية والانعقاد السياسي. الكثير من تلك الإستراتيجيات تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر تحديداً، حيث كانت أوروبا تعيش تحت وهج الثورات السياسية والانتفاضات المتواصلة ضد الملكيات القمعية وسياساتها الظالمة في حق الناس آنذاك.

في وحدة السياق، لا يصعب تمثيل النظام في البحرين على أنه يماثل أنظمة الملكيات الأوروبية في القرن التاسع عشر، وقبل تحولها للديمقراطية. فالنظام السياسي في البحرين يعتمد إستراتيجية واضحة في حق معارضيه تقوم على إقصائهم من المجال السياسي والسعي لشيطنتهم إعلامياً والتشهير بهم كـ"إرهابيين" ودعاة عنف، وأنهم "الطابور الخامس" الذي يريد الخراب والدمار. في حين أن أقصى ما يطالب به أولئك المعارضون لنظام الحكم هو الوصول لبعض حقوقهم الطبيعية، والمنصوص عليها في كل ميثاق الأمم المتحدة، وأبسطها حق تقرير المصير، وحقهم في اختيار حكومتهم ونظامهم السياسي.

كل هذا يبدو واضحاً في سياسة النظام الحاكم في البحرين باعتبارها نظاماً استبدادياً مترهلاً يحاول أن يغطي سوءاته بغطاء الإصلاح السياسي، وتوفير الحماية للناس. ولكن الذي لا يبدو للرأي العام عموماً هو أن النظام يطنّ إستراتيجيات أخرى ضمن إستراتيجيته الكبرى، ومن بينها ما يلي:

إستراتيجية الرهائن

وهي إستراتيجية تقوم على تحويل المعتقلين السياسيين إلى رهائن محتجزين لديه، يفاوض عليهم كلّ الأطراف. ولكي يُظهر نفسه ضحية "التدخلات الخارجية"، يلجأ النظام إلى زيادة أعداد المعتقلين في تهم الخلايا السرية والعسكرية، ويتفنن في اختيار الأوقات والظروف السياسية الحرجة والملائمة لتفديهم إلى الرأي العام على أنهم "إرهابيون" ومنظمون من جهات خارجية. وفي الواقع؛ فإن النظام يفاوض بهم لاستحقاق الدعم الخارجي، أو من أجل تخفيف الضغوط المتتالية عليه.

مقتضى هذه الإستراتيجية أن يكون هناك أعداد كبيرة من المعتقلين يخضعون لمحاكم نظام متعرج وملتزم بتطبيق سياسة الانتقام والتشفي، وهذا ما نراه في نوعية الأحكام القاسية التي تصدرها محاكم النظام على نحو مستمر ودون انقطاع.

إستراتيجية الاختطاف

والمقصود بها اختطاف المعتقلين السياسيين داخل السجن بهدف الحصول على تنازلات سياسية أو حقوقية تقدّمها القوى السياسية المعارضة، وتتركز تلك التنازلات على قبول القوى السياسية والحقوقية بالأوضاع السيئة للسجون وعدم الحديث عنها.

السجناء بصورة متوحشة وممنهجة بغرض إغراق المعتقلين نفسياً وعقلياً، وتبدأ هذه الإستراتيجية بأول ملامسة جسدية للمعتقل لحظة اعتقاله أو التحقيق معه في مبنى التحقيقات أو أماكن التحقيق السرية الأخرى، حيث يتم حجبه عن العالم، ويوصل جسد المعتقل بحزام الألم والتعذيب المؤدي للموت. ومن ثم تتصاعد لحظات الإغراق في نظام المحاكم، وإصدار أحكام أسقاط الجنسية والمؤبد، ولا تنتهي رحلة الإغراق عند هذا الحد بل تواصل طريقة عملها داخل السجن كأداة رئيسية، حيث يتواصل العمل بهذه الإستراتيجية داخل السجون التي يديرها جلادون شرسون.

تمثل هذه الإستراتيجيات وغيرها صلب التعامل اليومي للمعتقلين في السجون الخلفية. وهي أيضاً تُشكل جانباً من جوانب الطبيعة الاستبدادية للنظام في الوقت الذي يناضل فيه المعتقلون بوسائل مختلفة من أجل مقاومة آثار تلك الاستهدافات وإجهاض الأهداف العميقة من ورائها.

وتأخذ هذه الإستراتيجية صوراً عديدة، منها فرض الحصار على المعتقلين، وحجبهم عن العالم الخارجي، وعن التواصل الجسدي مع أهاليهم، ومنها فرض إجراءات صارمة عليهم داخل السجن، مثل منعهم من الاتصال لمدد تصل إلى شهور طويلة، ومنها مصادرة حاجاتهم ومنعهم من الأشياء الضرورية لهم، كالأدوية، إضافة إلى حرمانهم من العلاج.

الهدف من سياسة الاختطاف داخل السجن هو السعي لأن "يتوحّد" المعتقل مع الجلاد، ويراه المخلص الوحيد لمحتنه، وبالتالي إعادة تشكيل وعيه السياسي ليكون طرفاً ضد القوى السياسية المناهضة للنظام، أو على الأقل يحملها آلام محنة اختطافه.

إستراتيجية الإغراق

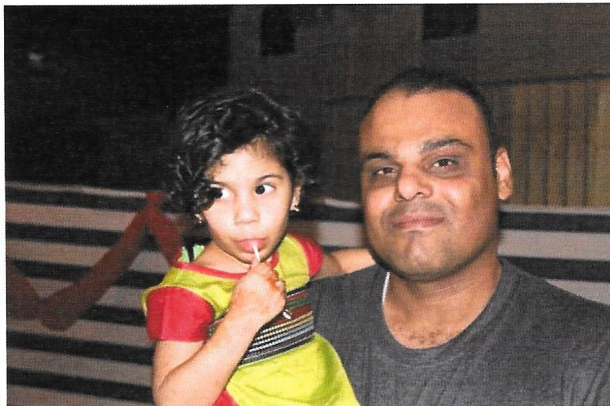
وهيمن ضمن أهم وأشهر الإستراتيجيات التي تتبعها أجهزة القمع عموماً، حيث يتم استهداف



قلق على مصير مواطن بعد 3 اسابيع من اختطافه من بلدة

لسوء المعاملة والتعذيب بعد نقله إلى مبنى التحقيقات الجنائية، سيء الصيت، والذي يُعرف في أوساط الأهالي والنشطاء بـ"وكر التعذيب" لشيوع استعمال وسائل التعذيب الجسدي والنفسي. ولم ترد حتى الآن أية معلومات عن الحسيني ومنع عنه التواصل مع أهله.

وقد اختطف طارق الحسيني - خريج جامعة البحرين - بعد المداهمات والحصار الذي فرضته القوات الخلفية على البلدة وجوارها بعيد الإعلان عن مقتل أحد عناصر قوات المرتزقة عند الشارع العام القريب من منطقة جدحفص بحسب ما أعلنته وزارة الداخلية في حينه. ودعت عائلة الحسيني للكشف عن مصيره وتمكين أهله من رؤيته والاطمئنان عليه.



المنامة - البحرين اليوم عبر ناشطون عن القلق على مصير الأستاذ طارق الحسيني من بلدة القدم الذي اختطفته القوات الخلفية من منزله في الأول من نوفمبر الجاري. وأبدت مصادر حقوقية الخشية من تعريضه

أطربيني وأنعمي أقداحي
 قد ظمنا للكأس حرمه السد
 وتمطى مكشرا نابغي
 كم أسلنا على هواك نفوسا
 وبذلنا لسحر عينيك طوعا
 وقليل في حب من توجتها
 وتماديت في جفاك فزدنا
 كلما أبعدت عنا صروف الدهر
 ماظلينا ما شئت إنا على العهد
 واحبسنا في سجن هجرنا إنا
 ما شككنا- وقد نشزت علينا -
 أفسدت بيننا الوشاة وراحوا
 بيد أني على هواك مقيم
 قد أشرنا وأنت أوضح وجهها
 فتعالى نأس الجراحات بالوصد
 ودعيني أستف شذاك فإن الـ
 فأشارت نحو الأحبة في إشرا
 فهفا بالفواد طائر سعد
 جئت أسعى أطير مالي سوى الـ
 وتهان ترف بالسعد تترى
 وأهنيكم وإني لمنكم
 فكأنني بكم أهني نفسي

للشاعر عبد الواحد البحراني 1996

نصف ثروتهم. لقد أذاقهم الله شيئا من الهوان والذل وهم الذين كانوا يعتقدون أنهم بمنأى عنه. كانوا يرون كيف يهان المواطن السعودي في المنطقة الشرقية أو في نجد أو الحجاز، حيث يعتقل ويعذب ثم يرمى به في السجن بدون محاكمة. وعندما تصدى بن سلمان لجحافل العلماء والمفكرين قبل بضعة شهور ونكل بهم واتهم بابشع التهم، لاذ هؤلاء الامراء بالصمت، بل ربما شارك بعضهم في القمع والاضطهاد. فاية عين ستذرف دمعها جزعا لما اصابهم؟ ماذا يعني ذلك؟ الأمر المؤكد ان شؤون البحرين تتجه نحو الحسم لغير صالح الطغاة، خصوصا بعد فشلهم الذريع في اليمن والعراق وسوريا وتوجههم نحو الاحتراب الداخلي طمعا وجشعا وتشبها بالملك. هؤلاء ليسوا مدفوعين للموقف الذي وجدوا أنفسهم فيه بالرغبة في التصدي للظلم او احقاق الحق او انصاف المظلومين او توزيع الثروة بشكل عادل. انما اراد الله لهم ان يعيشوا شيئا من معاناة المواطنين العاديين الذين لا يملك بعضهم قوت يومه. هؤلاء الامراء الذين استحوذوا على اموال الشعوب

اصبحوا على المحك وهم أسرى لدى ابن عمهم الذي سبقهم للاستحواذ على الحكم. انها ارادة الله وقانونه وسنته في الخلق "ويهلك ملوكا ويستخلف آخرين". شعبنا يعرف ذلك فهو صامد محتسب ثابت، يصر على حراكه حتى يسقط طغاته ويقم نظامه السياسي الذي يرتضيه بدون املاء من احد. تاريخ مفعم بالارادة والعزة والكرامة والوعي، وملاحم تضالية تنطق بالاباء والشمم، ونصر موعود من الله، وهزيمة محاقاة باعداء الانسانية، فلينظروا لمن الفلك: ثكلتهم امهاتهم يومئذ، يوم لا يخزي الله النبي والذين معه، نورهم بين ايديهم وبايمانهم، بشراكم اليوم جنات تجري من تحتها الله.

الايام العادية ان يسحقها من الوجود. ولكن ذلك لم يحدث. صحيح ان شعب البحرين يعيش أشع حقبه التاريخية، ولكنه صابر محتسب من جهة، وواثق بشكل مطلق بالنصر المؤزر من جهة اخرى. هذا الشعب هو الذي ألحق اولى الهزائم السياسية والنفسية بالقوات السعودية التي اخترقت الحدود في منتصف شهر مارس 2011، فامتص الضربة الاولى ثم استعاد قوامه وبقي صامدا في الميادين لا يبارحها. السعوديون هزموا ميدانيا وسياسيا واخلاقيا. فالاضواء مسلطة على وجودهم العسكري غير المشروع، وامكاناتهم لدحر ثورة الشعب تكاد تكون معدومة، بينما شعر الثوار انهم عمالقة قادرين على كسر شوكة المعتدين مهما بلغت قدراتهم العسكرية. سبعة اعوام متواصلة من الصبر والصمود والاصرار لم تؤثر على معنويات الشعب الا صعودا وثباتا واملا. وهذه حصيلة نضال سبعة اعوام متواصلة وتضحيات لا يضاهاها شيء. انه الايمان الراسخ الذي يثبت الله به المؤمنين ويربط به على قلوبهم، حتى يحين وقت النصر فينتصرون هاتفين: الحمد لله، والله العزة ولرسوله وللمؤمنين". دروس في الايمان والثبات والصمود يعلمها شباب الثورة للآخرين. فبرغم العدوان السعودي الغاشم قبل سبعة اعوام لم تتراجع معنويات أبطال الميادين، بل ازدادوا اصرارا وايمانا بالنصر المحتوم. يهتفون في الميادين: يسقط حمد، الشعب يريد اسقاط النظام، ثم يعودون الى منازلهم لاداء واجباتهم والاستعداد لجولات اخرى من المواجهة مع رموز الطغيان والظلم. وبعدها يعتكفون في المساجد، وبعضها هدمه الطاغية بدعم من الاحتلال السعودي. يرفعون ايديهم بالدعاء وتختلج افئدتهم بذكر الله وطلب النصر منه وحده. بهذه الروح العالية والايمان الراسخ تمكن ابطال البحرين من دحر الاحتلال السعودي نفسيا وسياسيا، فما عاد لوجوده معنى.

قوى الثورة المضادة ما تزال تستهدف الشعوب العربية وتهدف لكسر شوكتها وابقائها بعيدة عن الحراك الميداني، واكثر التصاقا بالحياة المادية التي لا لدون لها ولا طعم ولا رائحة. وكلما ضاقت عليهم الدنيا ازدادوا قمعا وتوحشا. فما فعله محمد بن سلمان في الجزيرة العربية لا يمارسه عاقل حصيف. فقد انقلب على كافة اعراف البيت السعودي وتوجه للحكم الفردي المطلق على غرار ما فعله الحكام الفاشلون مثل صدام حسين وزين العابدين بن علي والقذافي. هذا الانقلاب كشف ظهره وحرمه من دعم عائلته ودفع بعضهم للتأمر ضده. ولن يكون مستغربا ابدا اذا حدث انقلاب عسكري ضده واسقطوه بعد ان سلب السلطة وقفز على الآخرين الذين يعتقدون انهم أحق منه بالملك وفقا لنوابت الحكم التوارثي. اذن اصبحت السعودية التي حاولت كسر شوكة الشعب البحراني، في ورطة لن تخرج منها بسهولة. فالبيت السعودي يتأكل من داخله، ومملكة الشر تتأكل من داخلها. عشرات الامراء يرزحون في سجن فندق ريتز كارلتون بقلب الرياض، ويساومهم محمد بن سلمان على حريتهم في مقابل اكثر من

